

الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لاندماج الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية- دراسة حالة مصر- FDI as a mechanism for the integration of Arab States into global value chains - Egypt Case Study-.

بن ساحة زهرة (طالبة دكتوراه)¹، حجار آسية (أستاذة محاضرة أ)²

¹ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مخبر Poindex ,zohra.bensaha.etu@univ-mosta.dz

² جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، asia.hadjar@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2025/06/03

تاريخ القبول: 2025/04/24

تاريخ الاستلام: 2025/03/20

Abstract:

This paper highlights the role of foreign direct investment (FDI) as a mechanism for integrating Arab countries into global value chains. Using descriptive and analytical methods, along with data on FDI flows and Egypt's participation in global value chains from 2000 to 2022.

The study finds that FDI has a significant positive impact on Arab countries' involvement in these chains. This integration strengthens backward and forward linkages across various sectors, leading to positive effects such as increased exports.

Keywords: Foreign Direct Investment, Global Value Chains, Backward Linkages, Forward Linkages, Egypt.

Jel Classification Codes: E2, E3, F2, R4

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحفيز اندماج البلدان العربية في سلاسل القيمة العالمية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال استخدام مجموعة بيانات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة دولة مصر في سلاسل القيمة العالمية للفترة 2000-2022.

وجدنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي كبير على مشاركة البلدان العربية في سلاسل القيمة العالمية، سواءً الدّاخل منه والخارج، إذ يُسهم في تكوين هذه السلاسل من خلال تعزيز الروابط الخلفية والأمامية في مختلف القطاعات، كما أن لهذا الاندماج عدّة آثار إيجابية كزيادة الصادرات.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، سلاسل القيمة العالمية، الروابط الأمامية والروابط الخلفية، مصر.

تصنيفات JEL: E2, E3, F2, R4

1. مقدمة:

يُمثِّل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرًا من مظاهر العولمة الاقتصادية بالتّظَر إلى حجم تدفّقاته وتنوّع صُوَرِه وانتشاره في كُلِّ الدُّول المتقدّمة منها والنّامية، إذ يُعدّ أحد روافد التدفّقات التّقديّة الأجنبيّة بشقيه المباشر وغير المباشر على حدّ سواء. كما أصبحت سلاسل القيمة العالميّة (GVCs) من السّمات البارزة لعمليّة الإنتاج في العُقود الاخيرة، والتي من شأنها أن تعود بفوائد جَمّة على البُلدان المشاركة، حيث تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز التّنمية، فأكثر من 50 في المائة من الأنشطة التجاريّة المرتبطة بِتصنيع السلع حول العالم تنطوي على سِلْع وسيطة .

تُتيح سلاسل القيمة العالميّة المجال أمام البُلدان النّامية والعربيّة منها الانخراط في سلاسل الإنتاج من خلال التّخصّص في مُكوّنات أو أجزاءٍ أو مهام مُعيّنة، هذه البُلدان يُمكن أن تستفيد من وفورات الحجم وغيرها من المنافع المنبثقة عن الشّركات والرّوابط المعزّزة بين الاقتصادات في منطقة جُغرافية ما. وقد جاء انتشار سلاسل القيمة العالميّة في وقتٍ لم يسبق له مُثيل من مُستويات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، لا يُوجد توافق في الآراء بشأن مُساهمة رأس المال الأجنبي، بما يُوفّر أساسًا وثيقًا للبحث المستمرّ وزيادة الاهتمام العلميّ.

من هذا المنطلق سعت الدّولة المصريّة خلال السّنوات الأخيرة إلى إحراز تقدّم كبير في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا وضع حلول جذرية للعديد من المشكلات الاقتصاديّة الهيكلية المزمنة التي كان يُعاني منها الاقتصاد المصري، وذلك في إطار تنفيذ محاور رؤية مصر 2030. وتُعدّ جمهورية مصر العربيّة ثالث أغنى دولة في أفريقيا، تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السّكّان، حيث يفوق تعداد سُكّانها 100 مليون نسمة، فقد ساهم وجود نهر النيل في قيام واحدة من بين أعظم الحضارات في التاريخ، ناهيك عن موقعها الجُغرافي المميّز، كنقطة التّقاء بين البحر الأبيض والبحر الأحمر، جعلها مركزًا تجاريًا عالميًا مُنذ افتتاح قناة السويس عام 1869. فضلًا عن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة بِهدف تعزيز التّموال الاقتصادي. وانطلاقًا ممّا سبق نُطرح الإشكالية التّالية :

كيف يُمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يُساهم في اندماج الدّول العربيّة - مصر - في سلاسل القيمة العالميّة؟

الأسئلة الفرعية :

— ما درجة مُشاركة مصر في سلاسل القيمة العالميّة؟

- هل يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً جيّداً على مشاركة مصر في السلاسل العالمية للقيمة ؟
- 3. هل لدى مصر مشاركة أعلى في السلاسل العالمية للقيمة مقارنةً بدول عربية أخرى؟

الفرضيات :

تؤدي زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - مصر - إلى تعزيز صادراتها وتُعزّز مكانتها في سلاسل القيمة العالمية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأثر بين كل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

أهمية الدراسة: تدعو الضرورة في البداية إلى الإحاطة بالأهمية العلمية من القيام بهذا البحث، والتي تنبثق من حيوية الموضوع الذي يتناوله، حول وعي الدول العربية ومصر على وجه التحديد، بأهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة : تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتأصيل المفاهيم الخاصة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية ومن تم تحليل الإحصائيات.

وبغرض الإجابة على الاسئلة الفرعية ومن ثم الإشكالية، تم تقسيم الورقة البحثية إلى عنصرين أساسين :

أولاً: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية.

ثانياً: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز إندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية.

2. مفاهيم أساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية.

1.1.2. مفاهيم أساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر:

يُعدّ الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي تعرف نقاشاً واسعاً وتبايناً في تحديد مفهومه، نتيجة لوجود مفاهيم متعددة تتناول هذا الموضوع، إلا أنها لم تتوصل إلى تعريف موحد لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم التعرّض له من قبل مجموعة من الاقتصاديين فضلاً عن ما تم التأصيل له من قبل المؤسسات الدولية.

1.1.2. تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

(UNCTAD) الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه : " توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، كما أنه ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى، يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية أو من دولة الإقامة أيّاً كان المستثمر فرداً أم شركة ". (UNCTAD، Investment regimes in the Arab word ISSUES and policies، 2000)

بينما يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "إستثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالباً 10% من أصوات الإدارة)، مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصّة محددة من الملكية" (غوال نادية، 2024)

2.1.2. أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر في سلاسل القيمة العالمية: هناك نوعان رئيسيان من الاستثمار الأجنبي المباشر في سلاسل القيمة العالمية: (الاونكتاد، 2020)

■ **الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي:** حيث تقوم الشركات بإنشاء وحدات إنتاج مماثلة في الخارج لتلبية الطلب المحلي في البلدان المضيفة. وهذا النوع من الإستثمار يهدف إلى تخفيض التكاليف وتجاوز الحواجز التجارية. ويتنشر داخل البلدان المتقدمة النمو، غير أن بعض البلدان النامية تستفيد أيضاً من هذا النوع من الاستثمار، نظراً لتحسن مستويات الدخل والأسواق المحلية الكبيرة.

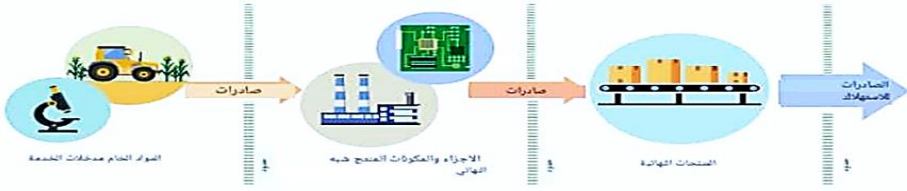
■ **الإستثمار الأجنبي المباشر الرأسي:** حيث تقوم الشركات بتقسيم سلسلة القيمة إلى مراحل مختلفة وتوزيعها جغرافياً. ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى الاستفادة من اختلاف التكاليف والمهارات بين البلدان المختلفة، ويعدّ هذا النوع الأكثر شعبيةً بين الشركات متعددة الجنسيات من أجل خفض تكاليف إنتاجها والحفاظ على ارتفاع أرباحها في الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي، وإحتمال أن يكون لإنتشار التكنولوجيا إيجابية أعلى في هذا الإستثمار، كما يمكن للبلدان المضيفة أن تستفيد من مراحل إنتاج ذات قيمة مضافة أعلى مثل التصميم والبحث والتطوير.

2.2. التأسيس النظري لسلاسل القيمة العالمية:

1.2.2. مفهوم سلاسل القيمة العالمية (GVC's): وفقاً للاقتصادي جاري جيريفي والذي يُعتبر من أوائل الاقتصاديين تناولاً لهذه الظاهرة، فإن سلسلة القيمة العالمية هي مجموعة الحلقات المتتالية لمجموع الأنشطة التي تمتد من مدخلات ومستلزمات الإنتاج بدءاً بالمواد الخام، مروراً بعمليات المعالجة والتصنيع، وصولاً إلى المنتج النهائي بما يشمل من خدمات التسويق والنقل والتوزيع وكافة الأنشطة المساندة. عزف جيريفي وكورزينيوكز سنة 1994 سلسلة القيمة العالمية، بأنها مجموعة من الشبكات التنظيمية حول سلعة أو منتج، تربط بين الشركات والبلدان في الاقتصاد العالمي. (جرمون، 2020)

أما البنك الدولي فلقد لخص مفهوم هذه السلاسل في الشكل الموالي:

شكل رقم (01): سلاسل القيمة العالمية.

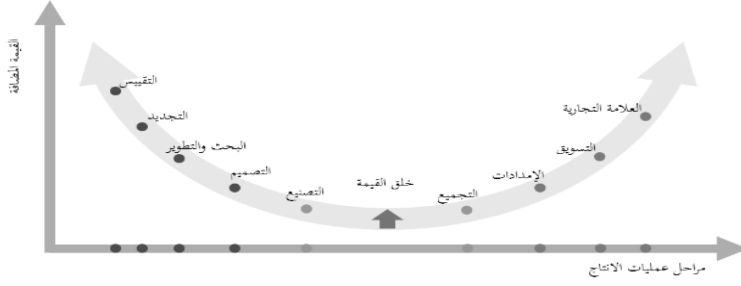


المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2020: التجارة في خدمة التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، مجموعة البنك الدولي، 2020، ص 03.

فيسلسلة القيمة العالمية تُقسّم عملية الإنتاج بين بلدان مختلفة، حيث تخصص الشركات في مهمة محدّدة ولا تُنتج المنتج بأكمله. (مجموعة البنك الدولي، 2020)

وتُعرف سلاسل القيمة العالمية على أنّها "جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدءاً من مرحلة التصميم مروراً بمرحلة الإنتاج وصولاً إلى تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق وأحياناً إدارة وإعادة تدوير" (سميحة جديدي، عقبة عبد اللاوي، 2019) كما يتم تعريفها أيضاً بأنها: تجزئة عمليات الإنتاج إلى مراحل متعدّدة، يتم تنفيذها في بلدان مختلفة، وعادةً ما يتم تنسيقها بواسطة الشركات متعدّدة الجنسيات. (Martinez-Galan E - Fontoura M P, 2019). ويُعدّ جوهر مفهوم سلسلة القيمة هو القيمة المضافة التي تتحقّق عند كلّ مرحلة من مراحل الإنتاج والتي يمكن قياسها وتحليل توزيعها على طول السلسلة. كما قام البنك الدولي بوضع مفهوم لسلاسل القيمة العالمية من خلال دراسة بعنوان: "سلاسل القيمة العالمية تعمل من أجل التنمية،" بأنها "دمج معرفة الشركات الرائدة وموردي المكونات الرئيسية على طول مراحل الإنتاج وفي المواقع الخارجية المتعدّدة في العديد من الدول" (UNCTAD, 2013). إنّ تحديد المواقع على سلسلة القيمة يتوقف على درجة تقدّم الدولة وعلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد إلى جانب السياسات التنموية والاقتصادية المُتَّهجة، و"منحني الابتسامة" المميّز في الشكل أدناه يوضّح كيفية تحقيق القيمة المضافة، حيث يستخدم في الفصل بين الأنشطة عالية القيمة المضافة والأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة.

شكل رقم (02): منحنى الابتسامة.



المصدر: world economic forum ,the shfting geography of global value chains :implications for developing countries and trade policy,2012 ;p21

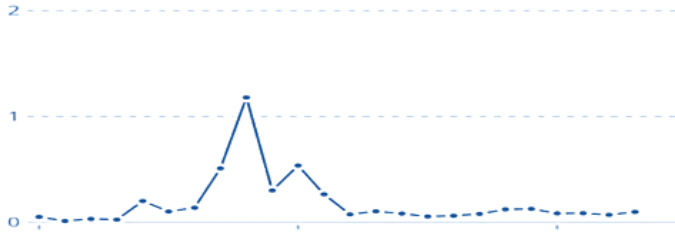
فمن خلال هذا الشكل يمكن إدراك أنّ القيمة المضافة تتوزع على امتداد سلسلة القيمة العالمية، وأنّ أثر المشاركة فيها يكون أعمق كلما كانت الدولة أو المشاريع تتمركز في أعلى السلسلة والتي تُشكّل الحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية أو ما يُسمّى بأنشطة المنبع كالبحث والتطوير والتصميم وغيرها (موجودة في أعلى المنحنى على اليسار)، إلى جانب أنشطة المصبب الموجودة في أعلى المنحنى على اليمين (كالتسويق وغيرها)، يندرج إليها أنّ المهام التي تنطوي على القيمة المضافة الأعلى تتركز في مرحلتها ما قبل التصنيع وبعده، وهي مهام غالباً ما تعتمد كثيراً على الخدمات.

3. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية:

1.3. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

1.1.3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والخارجة إلى مصر للفترة 2000-2022:

شكل رقم (03): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (%) من إجمالي الناتج المحلي



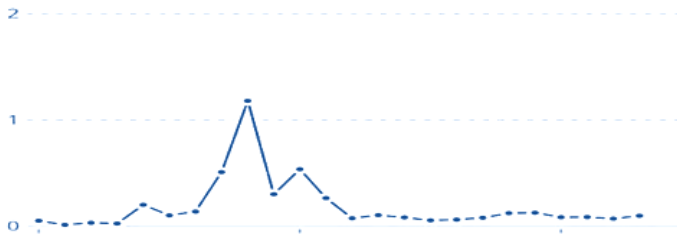
المصدر: البنك الدولي، متاح على الموقع :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BM.KLT.DINV.WD.GD.ZS?end=2022&locations=EG&s.tart=2000&view=chart>, consulté le 16/02/2025 à 21h :26.

وباستقراء البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى مصر في الفترة الممتدة ما بين عام 2000 إلى 2022، والمبيّنة في الشكل أعلاه، يتضح أنّها تراوحت ما بين حدٍ أدنى بـ 0.20 -

سُجِّل عام 2011، وحِدَّ أَقْصَى بَلْغَ حَوَالِي 22.206 مليار دولار عام 2006، وبمُتَوَسِّطَ بَلْغَ خِلَالِ تِلْكَ الْفَتْرَةِ حَوَالِي 12.799 مليار دولار. عَرَفَتْ تَدَفُّقَاتُ الْإِسْتِثْمَارِ الْأَجْنَبِيِّ الْوَافِدَةِ إِلَى مِصْرَ تَقَلُّبَاتٍ كَبِيرَةً وَفَقاً لِلتَّيَّانَاتِ الْمُبَاحَةِ، حَيْثُ بَلَغَتْ عَامَ 2000 حَوَالِي 1.2 مليار دولار، لَكِنَّمَا سُرْعَانِ مَا انْخَفَضَتْ إِلَى 510 مليون دولار سَنَةَ 2001، مُتَأَثِّرَةً بِهَجْمَاتِ 11 سِبْتَمْبَرِ، لَتَبْدَأَ بِالتَّحَسُّنِ بِشَكْلِ مُسْتَمَرٍّ، حَتَّى عَامَ 2011، أَيْنِ تَأَثَّرَتْ بِشَكْلِ مَلْحُوظٍ بِالاضْطِرَابَاتِ السِّيَاسِيَةِ الَّتِي حَدَثَتْ آنَذَاكَ، بَعْدَ عَامِ 2016، عَادَتْ التَّدَفُّقَاتُ لَتَرْتَفِعَ بِشَكْلِ كَبِيرٍ بِفَضْلِ تَحْرِيرِ سِعْرِ الصَّرْفِ وَتَطْبِيقِ إِصْلَاحَاتٍ اقْتِصَادِيَةٍ هَيْكَلِيَّةٍ أُخْرَى مِثْلَ قَانُونِ الْإِسْتِثْمَارِ الْجَدِيدِ وَتَشْجِيعِ الْإِسْتِثْمَارَاتِ الْخَارِجِيَةِ، وَوَاصَلَتْ الْارْتِفَاعَ لِتُسَجِّلَ نَحْوَ 7.9 مليار دولار خِلَالِ عَامِ 2017، وَبَعْدَهَا شَهِدَ عَامَ 2018 تَرَاجُعاً إِلَى 7.7 مليار دولار، لِتُعَاوِدَ الْارْتِفَاعَ إِلَى 8.2 مليار دولار عَامَ 2020، ثُمَّ وَاصَلَتْ التَّرَاجُعَ مُسَجِّلَةً 5.2 مليار دولار عَامَ 2021، وَالسَّبَبُ الرَّئِيسِيُّ يَتِمَثَّلُ فِي جَائِحَةِ كَوْرُونَا، وَالَّتِي أَدَّتْ إِلَى حَالَةٍ مِنْ عَدَمِ الْبَقَيْنِ حَوْلَ آفَاقِ الْاِقْتِصَادِ الْعَالَمِيِّ، إِلَى جَانِبِ التَّقَلُّبَاتِ الْاِقْتِصَادِيَةِ الْعَالَمِيَّةِ الَّتِي أَثَّرَتْ عَلَى تَدَفُّقَاتِ (FDI) عَلَى مُسْتَوَى الْعَالَمِ، بِنِسْبَةٍ تَصِلُ إِلَى 42% عَامَ 2020. فَبِالرَّغْمِ مِنْ كُلِّ التَّحَدِّياتِ الَّتِي وَاجَهَتْهَا مِصْرُ، إِلَّا أَنَّهَا إِسْتَمَرَّتْ فِي جَذْبِ تَدَفُّقَاتِ الْإِسْتِثْمَارِ الْأَجْنَبِيِّ الْمُبَاشَرِ، لِيشْهَدَ عَامَ 2021، ارْتِفَاعاً كَبِيراً يَصِلُ إِلَى 8.9 مليار دولار، أَيَّ بِمَعْدَلٍ نُمُوٍ فَوْقَ 70 %، وَفِي عَامِ 2023، وَبِفَضْلِ صَفْقَةِ رَأْسِ الْحِكْمَةِ وَبِرَنَامِجِ بَيْعِ الْأَصُولِ الَّذِي تُنْقِذُهُ الْحُكُومَةُ الْمِصْرِيَّةُ (هَانِي الْحَوِي، 2023)، وَتَرَاجَعَتْ تَدَفُّقَاتُ (FDI) لِتُسَجِّلَ حَوَالِي 9.841 مليار دولار مُقَابِلَ 11.4 مليار دولار فِي عَامِ 2022، لِيشْهَدَ عَامَ 2024 ارْتِفَاعاً قِيَاسِيّاً حَيْثُ سَجَّلَ حَوَالِي 46.1 مليار دولار (firstbankeg, 2024)،

رقم (04): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: البنك الدولي، متاح على الموقع :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BM.KLT.DINV.WD.GD.ZS?end=2022&locations=EG&start=2000&view=chart>, consulté le 16/02/2025 à 23h :46

في المقابل، عَرَفَتْ التَّدَفُّقَاتُ الْخَارِجَةُ مِنْ مِصْرَ لِلْإِسْتِثْمَارَاتِ الْأَجْنَبِيَّةِ خِلَالِ الْفَتْرَةِ (2000-2022)، وَذَلِكَ وَفَقاً لِلْأَرْقَامِ الْخَاصَّةِ الْمَبِينَةِ فِي الْمَنْحَى أَعْلَاهُ، نُلَاحِظُ انْخِفَاضَ هَذِهِ التَّدَفُّقَاتِ إِلَى 43 مليار

دولار في عام 2017، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2005، حيث زادت هذه التدفقات بنسبة (14%) في عام 2016، لتصل إلى 207 مليون دولار، بينما كانت المستويات المسجلة بين عامي 2007 و2011 فوق 500 مليون دولار، بينما بلغت أعلى قيمة لها في عام 2008 عند حوالي 1,920 مليون دولار. ولقد شهدت مصر تطوراً في حجم الاستثمار الأجنبي الخارج، تَصَمَّنت الفترة تحطّات هامة، مثل إجراء إصلاحات اقتصادية وتحسين بيئة الأعمال والترويج للمشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات، كما تأثرت بالأحداث العالمية، ففي عام 2020، تأثرت دول العالم، بما في ذلك مصر بجائحة كوفيد19، نتيجة الإغلاق التام، مما أدى إلى عدم قدرة الدول على الاحتفاظ بالاستثمارات الأجنبية، إلى جانب الاضطرابات السياسية التي عانت منها مصر بعد 2011، والتي تسببت تقلبات في الاستثمارات الخارجية، وأيضاً الأزمة العالمية 2008، حيث أنّ تغير الأسعار العالمية وتذبذب العوائد يؤثر على التدفقات الاستثمارية الخارجي

2.1.3. التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر:

جدول (01): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر للفترة 2004-2022.

(مليون دولار أمريكي)

السنة	إجمالي التدفقات	الولايات المتحدة		الاتحاد الأوروبي		الدول العربية		باقي دول العالم	
		القيمة	%	إجمالي الدول	%	القيمة	%	القيمة	%
2005/2004	4134.5	2040.1	49.3	812.9	19.7	213.6	5.2	1067.9	25.8
2006/2005	9097.9	4553.5	50.1	2954.3	32.5	554.5	6.1	1035.6	11.4
2007/2006	13084.3	4681.3	35.8	4061.0	31.0	3235.6	18.2	2688.7	7.6
2008/2007	17802.2	6447.8	36.2	5430.1	30.5	3235.6	18.2	2688.7	15.1
2009/2008	12836.1	3515.0	27.4	5578.4	43.5	2029.7	15.8	1713	13.3
2010/2009	11008.1	1424.9	12.9	6770.5	61.5	1439.5	13.1	1373.2	12.5
2011/2010	9574.4	1790.5	18.7	6114.5	63.9	1052.6	11.0	616.8	6.4
2012/2011	11768.1	577.6	4.9	9510.4	80.8	1185.7	10.1	494.4	4.2
2013/2012	10273.6	2182.9	21.2	5624.6	54.7	1456.4	14.2	1009.7	9.8
2014/2013	10855.8	2230.3	20.5	6610.0	60.9	1290.1	11.9	725.4	6.7
2015/2014	12546.2	2115.8	16.9	6522.5	52.0	2667.5	21.3	1240.4	9.9
2016/2015	12528.7	883.0	7.0	7876.7	62.9	2277.7	18.2	1491.3	11.9
2017/2016	13366.1	1832.9	13.7	8710.5	65.2	1800.0	13.5	1022.7	7.7
2018/2017	13163.1	2244.4	17.1	7952.3	60.4	1925.5	14.6	1040.9	7.9
2019/2018	16393.5	1354.1	8.3	10225.1	62.4	3080.2	18.8	1734.1	10.6
2020/2019	15836.6	1412.1	8.9	8964.7	56.6	3875.3	24.5	1584.5	10
2021/2020	13914.8	1625.3	11.7	6854.6	49.3	3122.6	22.4	2312.3	16.6
2022/2021	22205.5	1530.4	6.9	8727.2	39.3	8235.9	37.1	3712	16.7
المتوسط	1334.1	1631.1	13.0	7728.0	59.2	2569.9	17.7	1412.13	10.1

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري.

<https://www.cbe.org.eg>, consulté le 17/02/2025 à 23h49

يَتَضَح من خلال البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر خلال

الفترة 2004-2022 من حيث الدول ما يلي:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** بلغت الاستثمارات الأمريكية المباشرة حوالي 4.553 مليار دولار عام 2005 كحدٍّ أقصى لثُمَّلٍ نحو (50.1 %) من مُتوسَّط إجمالي التدفقات الواردة لمصر في ذلك العام، إلا أنَّها تناقصت لتبلغ حوالي 0.577 مليار دولار عام 2010، كحدٍّ أدنى لثُمَّلٍ نحو (4.9 %) من إجمالي التدفقات الواردة لمصر في نفس العام.

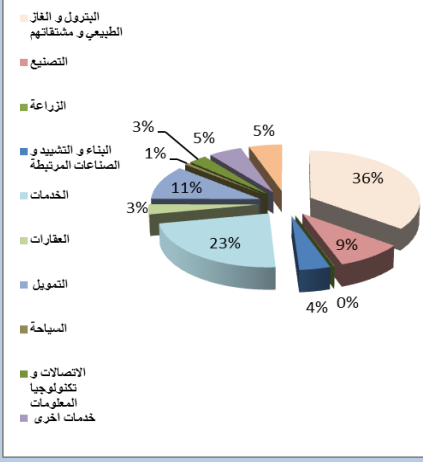
- **الاتحاد الأوروبي / والدول الأوروبية:** تراوحت استثمارات الاتحاد الأوروبي المباشرة في مصر خلال الفترة 2004-2022، بين حدٍّ أدنى حوالي 0.813 مليار دولار عام 2004، أي ما يُمثِّل نسبة (19.7 %) من إجمالي التدفقات الداخلة لمصر، وحدٍّ أقصى بلغ حوالي 10.225 مليار دولار عام 2018، بنسبة (62.4 %) من إجمالي التدفقات الواردة لمصر في نفس السنة.

- **الدول العربية:** أما الاستثمارات العربية المباشرة في مصر، فتراوحت هي الأخرى بين حدٍّ أدنى بلغ حوالي 0.214 مليار دولار عام 2004، أي ما يُعادل 5.2 % من إجمالي التدفقات الواردة لمصر، وحدٍّ أقصى بلغ حوالي 8.236 مليار دولار عام 2022 لثُمَّلٍ نحو (37.1 %) من إجمالي التدفقات الواردة لمصر في نفس السنة.

- **باقي دول العالم:** أما التدفقات الداخلة من باقي دول العالم خلال الفترة المدروسة، فتبيَّن أنَّها بلغت كحدٍّ أدنى حوالي 0.494 مليار دولار عام 2011، بنسبة 4.2 % من إجمالي التدفقات الداخلة لمصر في ذلك العام، وحدٍّ أقصى بلغ حوالي 3.712 مليار دولار عام 2021، وهُوما يُعادل 16.7 % من إجمالي التدفقات الداخلة لمصر لنفس العام.

لقد أثَّرت الأوضاع العالمية الرَّاهنة على خَلْفِيَّة جائحة فيروس كورونا على تدفقات الاستثمار المباشر الوافد لمصر خاصة من أوروبا، ولكن ظَلَّت مُحتفظة بصدارة الدول المستثمرة في مصر، وعلى رأسها بريطانيا، أما على مُستوى الاتحاد الأوروبي تُعدُّ إيطاليا وهولندا الأعلى استثمارًا في مصر في الأعوام الأخيرة. وعلى مُستوى الدول العربية تأتي الإمارات في الصدارة، تليها المملكة العربية السعودية، بينما تتصدَّر الصين باقي دول العالم المستثمرة في مصر، ولكنَّ مازال حَجَم استثماراتها ضَعيف، كما تراجعت الاستثمارات الأمريكية تأثُّرًا بحالة عَدَم اليقين التي يَعيشها العالم.

شكل رقم (05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر قطاعياً لسنتي 2019-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات البنك المركزي المصري.

central bank of egypt - annual report 2019-2020, consulté le 17/02/2025

3.1.3. تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

قطاعياً: حسب البيانات المتوفرة والموضحة في الشكل، توزعت الإستثمارات المنقذة خلال العام المالي 2020/2019 والبالغة نحو 15836.6 مليار دولار على كافة القطاعات، كان قطاع الاستخراجات الأعلى استثماراً بنسبة (45.9 %)، وجاءت الرتبة الثانية من نصيب الخدمات بنسبة (29.7 %)، يليها قطاع التمويل والصناعات التحويلية بنسب 14.2 % و 12 % على التوالي. ويهدف جذب الاستثمارات للتنقيب والاستخراج، والتحول لمركز تصدير للغاز الطبيعي وتقليل وارداتها من البترول الخام ومشتقاته، قامت مصر ببذل جهود جمة لاستعادة الاستقرار السياسي والأمني، وحفض مستحقات الشركاء الأجانب، وعقد اتفاقيات بترولية

جديدة، ناهز عددها المئة اتفاقية، تلاها قطاع النقل والتخزين كما شهد حجم الإستثمار الأجنبي في الأوراق المالية تذبذباً نتيجة الأوضاع المحلية والعالمية، فقد بلغ أعلى صافي له في العام 2021، بنحو 18.74 مليار دولار مقابل ارتفاع التخارج في العام 2019، حيث بلغ صافي استثمارات الحافظة نحو 7.3 مليار دولار، واستقرت استثمارات الأجانب في السندات بمؤوسط حوالي 4,5 مليار دولار سنوياً منذ عام 2017. (draya-eg, 2020).

أما عن قطاع الصناعات التحويلية، فلقد أدركت مصر ضرورة التطوير المستمر لهذا القطاع وتشجيع الإستثمارات به حتى يتم إستغلاله الإستغلال الأمثل بما يليق بأهميته، فتم إنجاز عدد من محطات توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلى جانب عدة مشاريع ضخمة لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية، ولقد شهد القطاع طفرة كبيرة بدءاً من العام المالي 2018/2017، حيث عرف متوسط إجمالي قيمة الاستثمارات المنقذة في قطاع الصناعات التحويلية تصاعداً وبشكل ملحوظ من حوالي 75.8 مليار جنيه خلال الفترة (2016/2002-2017/2003)، إلى نحو 239.9 مليار جنيه استثمارات منقذة خلال الفترة الوجيهة (2017/2021-2018/2022)، بمعدل نموبلغت نسبته 216.5 %. مما يفسر اهتمام الحكومة

المصرية بزيادة استثمارات هذا القطاع، من خلال تهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الصناعي بنوعيه المحلي والأجنبي. (youm7-com, 2025)

4.1.3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مختارة:

جدول رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبعض الدول العربية.

(مليون دولار أمريكي)

2022	2021	2020	2019	2015	2010	
11.400	5.122	5.852	2,82	6.925	6.386	مصر
1.137	622	730	730	1.600	622	الأردن
7.886	19.286	5.486	4.562	8.141	29.233	السعودية
22.737	20.667	19.884	17.875	8.551	8.797	الإمارات
713	660	652	845	1.003	1.513	تونس
1.997	1.211	1.125	1.382	-585	2.301	الجزائر

المصدر : الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2022

تمتلك مصر مكانة بارزة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، سواءً في منطقة الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا، فهي تغطي موقعاً جغرافياً إستراتيجياً، وتمتلك قاعدةً تحتيةً جيدةً وسوقاً داخلياً كبيراً. وكبافي الدول العربية عرفت تذبذباً في أرقام التدفقات المسجلة، وتعتبر مصر أكبر مُتلقٍ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، إذ بلغ نصيب مصر من إجمالي التدفقات 14.8% في عام 2020. وأصبحت في الترتيب الثاني عربياً بعد الإمارات.

أما في سنة 2022، تصدرت الإمارات الدول العربية بعد أن جذبت 22.7 مليار دولار، وجاءت مصر في المركز الثاني عربياً بتسجيل نحو 11.4 مليار دولار، تلتها السعودية في المركز الثالث بـ 7.9 مليار دولار، الجزائر بما قيمته 2 مليار دولار، أما الأردن فلقد سجلت 1.1 مليار دولار وبالنسبة لتونس فسجلت 0.713 مليار دولار. ولقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعاً خلال عام 2021، بمعدل 42%، لتصل إلى 52.9 مليار دولار، أي ما يمثل نسبة 6.3% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية و3.3% من إجمالي التدفقات العالمية، والتي بلغت 1.58 ترليون دولار في نفس السنة، وهذا وفقاً لبيانات (الاونكتاد). حيث استحوذت الدول الخمس الأولى على أكثر من 96% من مجمل التدفقات بقيادة الإمارات التي استقطبت 20.7 مليار دولار، بحصة تجاوزت 39%، تلتها السعودية بقيمة 19.3 مليار دولار وحصة 36.5%، ثم مصر في المرتبة الثالثة، بقيمة 5.1 مليار دولار وحصة 9.7% من إجمالي التدفقات الواردة.

فبالنسبة للأردن، فتُشير البيانات إلى تدفقات مُتواضعة بلغت عام 2022 حوالي 1.137 مليار دولار، بزيادة طفيفة عن 2021، 622 مليون دولار، في حين عرفت تونس تقلصاً مُستمراً في السنوات السابقة، وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، في حين بلغت التدفقات حوالي 1.125 مليار دولار عام 2021.

أما السعودية، فلقد تميّزت فيها تدفقات الاستثمار الاجنبي بالإستقرار والنمو، فلقد إستقبلت 7.386 مليار دولار سنة 2022، ممّا يُشير إلى نجاح رؤية 2030 في جذب الاستثمارات، كما تسعى الحكومة على تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، ممّا يُساهم في زيادة هذه التدفقات.

أما فيما يخص الجزائر، فلم تُعرف تدفقات مُرتفعة مُقارنةً بالدول الأخرى، على الرغم من غناها بالموارد الطبيعية، ممّا يعكس التحديات الكبيرة في بيئة الإستثمار. (قبايي، 2020)

ويظهر الجدول أنّ هناك تفاوتاً كبيراً في جاذبية الاستثمار بين الدول العربية، حيث تبرز الإمارات والسعودية ومصر كوجهات رئيسية، بينما تُواجه بعض الدول، مثل تونس والأردن والجزائر، تحديات أكبر في جذب الاستثمارات، ممّا يتطلب استراتيجيات فعّالة لمعالجة القضايا الاقتصادية والسياسية.

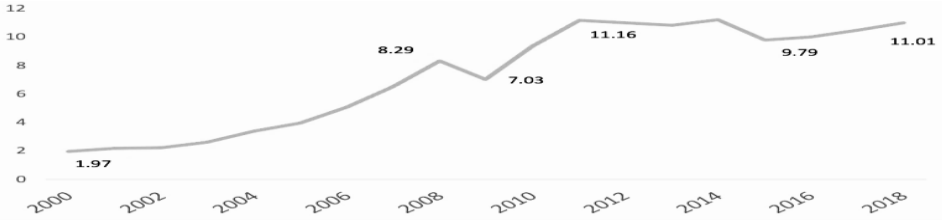
وبذلك، تُعدّ مصر أيضاً الوجهة الأولى إفريقياً في جذب هذا الاستثمار منذ عام 2017، بعد أن كانت خارج ترتيب أعلى 5 دول جاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في القارة الإفريقية، ومن المركز الرابع إلى الثاني، وهي الدولة الوحيدة التي إستطاعت الحفاظ على هذا الترتيب لأربعة سنوات مُتتالية.

4. تقييم مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية : وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2020 حول التنمية في العالم، يُوضّح أنّ التوسّع في سلاسل القيمة العالمية يتركز جغرافياً في معظم دول إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وعدد من الدول الآسيوية، وتتركز تجارتها الخارجية في المواد الخام والسلع الأولية، فمشاركة مصر بالأساس تتركز في السلع الأولية، إذ تُصنّف ضمن فئة الدول ذات الإسهام المتوسط في سلاسل القيمة العالمية.

1.4. مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية للفترة 2000-2018:

لقد كانت مصر من بين أوائل البلدان «المندمجة عالمياً» في المنطقة وبذلك جهوداً لتحرير التجارة، وإستقطاب الإستثمارات المباشرة الأجنبية، وتشجيع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية منذ الثمانينيات. وعلى غرار العديد من البلدان النامية، كانت المناطق الاقتصادية الخاصة حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية عبر إنشاء المناطق الصناعية في جميع أنحاء مصر. (باهي، 2018)

شكل رقم (06): مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية للفترة 2000-2018



المصدر: UNCTAD, 2019, UNCTAD-Eora Global value chain Database

وعملت مصر على تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية في السنوات القليلة الماضية، تظهر البيانات أن مشاركة مصر في السلاسل، عرفت تطوراً تدريجياً، فلقد شهدت الفترة المدروسة (2000-2018) زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت هذه المشاركة من نحو 1.9 مليون دولار سنة 2000، ثم انتقلت من 3.93 مليار دولار سنة 2005 إلى 11.19 مليار دولار سنة 2014، لتسجل بعض الانخفاض سنة 2015، مسجلة 9.78 مليار دولار، لتصل إلى حوالي 11 مليون دولار خلال عام 2018، لتعرف بعد ذلك المنحى التصاعدي، مسجلة 13 مليار دولار سنة 2019، مما يعكس زيادة تدريجية في الانخراط في السلاسل. فلقد ارتفعت نسبة الاندماج من 42% إلى 50% عام 2018، حيث كانت حوالي نصف صادرات مصر مرتبطة بسلاسل القيمة. (unctad, 2024)

وتحتل مصر المرتبة الثامنة بين الموانئ العربية في مؤشر متوسط وقت الانتظار، بمتوسط يبلغ 34.6 ساعة، حيث يعد هذا التصنيف فرصة لتحسين تنافسية الموانئ من خلال التحول الرقمي لتبسيط الإجراءات الإدارية والتخليص الجمركي، بالإضافة إلى رفع كفاءة العاملين في الموانئ، كما تحتل مصر المرتبة الثالثة على مستوى إفريقيا في مؤشر أداء اللوجستيات، وتسعى لزيادة قدرة المناولة في موانئها من 120 مليون طن إلى 370 مليون طن بحلول عام 2030، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية للموانئ، وإنشاء محطة خدمات تابعة لهيئة موانئ البحر الأحمر، وتطوير ميناء بورسعيد. (Dina samir elwakkad, 2021)

ورغم تصدرها إفريقيا والثانية عربياً في مؤشر خطوط الشحن (66.7 نقطة عام 2019)، تواجه مصر تحديات تعيق توسعها، مثل تصنيفها المنخفض في التجارة عبر الحدود (114 عالمياً) وتعقيدات اللوائح الجمركية (علي، 2025)، وفقاً لدراسة "جيوفانتي وفانيلي" (2020)، تتركز مشاركة مصر في قطاع بناء السفن بنسبة 6.39%، بينما تُسجل نسب منخفضة في الإلكترونيات (4.45%) والسيارات (2.19%). (beta.sis, 2020)

2.4. مؤشرات سلسلة القيمة العالمية في مصر خلال الفترة 2005-2020:

إنَّ قياس المشاركة في سلسلة القيمة، نسبة إلى كويما وآخرون، يتم من حيث أصل القيمة المضافة المتضمنة في الصادرات، إمَّا بالنظر إلى الورا إلى الأمام من دولة مرجعية، إلى الورا وذلك عندما يتعلق الأمر بالقيمة المضافة الأجنبية المتضمنة في الصادرات، وإلى الأمام في حالة القيمة المضافة المحلية التي تُستخدم كمُدخلات لإنتاج الصادرات في الدولة الوجهة. (Kowalski P et al, 2015)

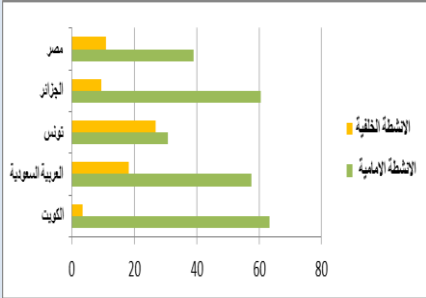
تشير المشاركة الأمامية إلى تصدير السلع والخدمات التي تُصبح مُدخلات في صادرات دول أخرى، أما المشاركة الخلفية فتشير إلى مدى اعتماد البلدان والشركات على المنتجات المستوردة (مُدخلات أجنبية) لإنتاج سلع وخدمات موجهة للتصدير. (Dutta Sourish, 2020)

ففي عام 2021، قُدِّرَت مُشاركة الصادرات المصرية والمرتبطة بسلاسل القيمة، بحوالي 50 %،

حيث تُمثِّل 10% منها مُدخلات أجنبية في الصادرات (رابط خلفي)، و 40% قيمة مضافة محلية تمَّ بيعها لدول ثالثة عبر روابط هذه السلاسل. (سالي، 2021)

وفي غياب بيانات المدخلات والمخرجات، التي تُستخدم عادةً لتحليل روابط سلاسل القيمة العالمية بين الدول، تعمل التجارة في السلع الوسيطة كقياس بديل للملاحظة اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية. بشكل عام، يُمكن استخدام صادرات الإمدادات الصناعية كمُدخلات للسلع النهائية التي سيتم استهلاكها في دولة وجهة التصدير

شكل رقم (07): المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، في مصر و في بعض الدول العربية لعام 2018



المصدر: من إعداد الطالبة.

أوكُمُدخلات في مزيد من الإنتاج للصادرات (أي الروابط الأمامية في سلاسل القيمة). ولقد حدث اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية بشكلٍ رئيسي عبر زيادة الروابط الأمامية. كما يُمكن ملاحظة ذلك في النمو الأقوى لصادرات كلٍّ من السلع الوسيطة والمواد الخام، مثل النفط الخام والغاز والأحجار الكريمة والمعادن، والتي تُعتبر من بين أكثر مجموعات المنتجات تصديرًا في مصر. وتختلف مشاركة مصر والدول العربية الأخرى في سلاسل القيمة العالمية بشكلٍ كبير، فمصر تُشارك بشكلٍ مُتزايد، حيث أنَّ أكثر من نصف الصادرات السلعية المصرية تتركز في المنتجات الأولية والسلع القائمة على الموارد مثل التسيج والمنتجات البترولية، بينما يتألف ربعها من صادرات مُتوسطة وعالية التكنولوجيا. حيث تتركز صادراتها

على السلع الأولية، وفي دراسة حديثة لمركز المعلومات ودعم القرار لعام 2021، تُقدّر مشاركة الصادرات المصرية في (GVC's) بنحو (50%)، حيث تُشكّل الروابط الخلفية حوالي (10%) من خلال استخدام مُدخلات مُستوردة، بينما تُبلغ الروابط الأمامية حوالي (40%) من خلال قيمة مضافة محلية، تُعتبر قطاعات إعادة التصدير ومعدات النقل والمنتجات البترولية الأكثر مُساهمة في هذه السلاسل. ومع ذلك، فإن مصر تُواجه تحديات لتعزيز مكانتها مُقارنةً بدُول مثل تركيا وماليزيا (unctad, 2024).

في حين تعتمد السعودية والكويت بشكل واسع على صادرات الطاقة، مع بعض الجهود لتنويع الاقتصاد وتعزيز المشاركة، أما الجزائر تُركّز على صادرات المواد الأولية كالبتروك والغاز وتُستورد مُعظم حاجياتها من السلع المصنّعة، وتونس هي الأخرى تُشارك بشكل مُتزايد عبر صادراتها الصناعية والخدمات، وتعمل على تحسين أدائها اللوجستي لتيسير التجارة.

جدول رقم(03): بعض مؤشرات سلسلة القيمة العالمية في مصر خلال الفترة 2005-2020

(آلاف الدولارات *10⁶ والنسب المئوية)

المتغير	FVA	DVA	DVX	(VA) (FVA+DVA)	GVC Index (FVA+DVX)
2005	1.12	7.04	2.80	8.16	3.93
2006	1.46	8.58	3.62	10.05	5.09
2007	1.85	10.79	4.66	12.65	6.52
2008	2.21	13.65	6.07	15.86	8.29
2009	1.79	12.96	5.23	14.76	7.02
2010	2.22	16.88	7.11	19.11	9.34
2011	2.61	19.61	8.54	22.23	11.16
2012	2.56	19.64	8.44	22.20	11.00
2013	2.60	19.18	8.22	21.79	10.83
2014	2.75	19.88	8.43	22.64	11.19
2015	2.32	18.49	7.46	20.81	9.78
2016	2.04	16.61	7.98	18.65	10.02
2017	2.21	17.98	8.28	20.19	10.49
2018	2.41	19.60	8.59	22.02	11.00

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على (UNCTAD-EORA (2018

حيث أن: FVA: القيمة المضافة الاجنبية. DVA: القيمة المضافة المحلية.

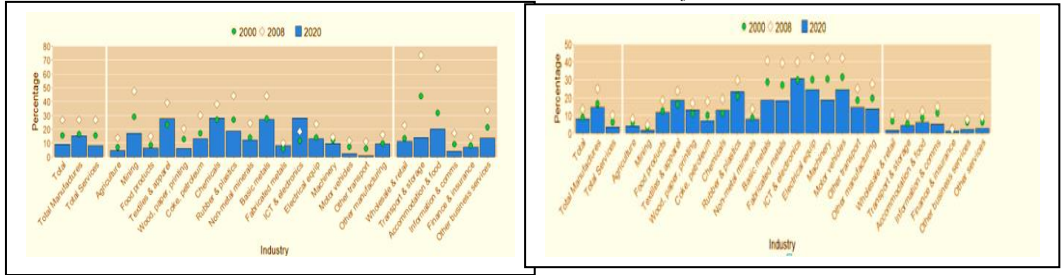
DVX: القيمة المضافة غير المباشرة GVC Index: معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

وتبعاً للجدول أعلاه، نلاحظ أنّ القيمة المضافة المحلية DVA، والتي تُشير إلى نصيب المدخلات المنتجة محلياً والمُستخدمة في صادرات دول أخرى، والمُتولّدة عن عملية الانتاج مُرتفعة، حيث تراوحت ما بين 7 و 12 مليون دولار وذلك من سنة 2005 إلى سنة 2012، لتعرف بعد ذلك ارتفاعاً ملحوظاً، وذلك ب تسجيل 19.88 مليون دولار سنة 2014 كأقصى قيمة.

أما القيمة المضافة الأجنبية FVA، تُعرّف على أنّها حصّة القيمة المضافة الأجنبية (استيراد وسيط) في الصادرات المحليّة، فهي قيمة الصادرات التي تنشأ من المدخلات المستوردة على سبيل المثال: إذا تم استيراد الأسمدة لإنتاج سلع زراعية للتصدير فإنّها تُعتبر في تحليل سلاسل القيمة العالمية قيمة مضافة أجنبية. فنلاحظ أنّها ارتفعت هي الأخرى بشكل ملحوظ من 1.12 مليار دولار الى ما قيمته 2.75 مليار دولار سنة 2014. بينما سجّلت قيمة DVX، والتي تعني القيمة المضافة غير المباشرة إلى حصّة صادرات الدولة التي تتجسّد كمُدخلات وسيطة في صادرات البلدان الأخرى، فعرفت منحنى مُتزايد. مُسجّلة أعلى قيمة 8.59 مليار دولار سنة 2018.

شكل رقم (08): القيمة المضافة الأجنبية والمحلية المصرية.

(كسبة مئوية من إجمالي الصادرات، حسب الصناعة للسنوات 2000، 2008، 2020)



حسب الشكل أعلاه، فإنّ الصناعات التي تحتوي على معظم القيمة المضافة الأجنبية في صادراتها فهي على الترتيب، المعدات الكهربائية ب نسبة (24.5%)، والسيارات ب نسبة (24.3%)، النقل والتخزين، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات ب (10.7%)، نلاحظ أنّ الصناعات التي تحتوي على نسبة (FVA) عالية هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات. ويتضح من الشكل أيضاً انخفاضاً ملحوظاً في القيمة المضافة المحليّة في مصر، حيث سجّلت نسبة (9.3%) عام 2020، وذلك مقارنة ب (26.6%) سنة 2008. أما بحسب الصناعة، تراوحت الحصص بين المواد الكيميائية والأدوية (28%)، والإلكترونيات (27.9%)، وفي ذيل الصناعات تأتي معدات النقل الأخرى ب (0.9%)، لتُشكّل أضعف نسبة مُسجّلة.

وكخلاصة، تُشير الأرقام أنّ نسبة القيمة المضافة الأجنبية في الصناعات المصرية، ضئيلة جداً مقارنة بالقيمة المضافة المحليّة. وأنّ الصادرات المصرية تحتوي في الأغلب على قيمة مضافة محلية وأنّ قيمة FVA لم تتجاوز (10%) من إجمالي القيمة المضافة مقارنة بقيمة DVA.

5. اندماج مصر في الاقتصاد العالمي:

1.5. انضمام مصر إلى الاتفاقات التجارية: تُرتب الدول إنطلاقاً من درجة إنفتاح إقتصاداتها وإندماجها في الإقتصاد العالمي بالرغم من الاختلافات الملحوظة في السياسات اتّجاه المواضيع ذات الصلة بيئة الإستثمار والسياسة التجارية. فلقد ركّزت مصر على الإندماج في الإقتصاد العالمي كسبيل لتشجيع التنمية الإقتصادية والصناعية، وذلك من خلال عدد كبير من اتفاقات التجارة والإستثمار متعدّدة الأطراف، الإقليمية والثنائية، واتفاقيات الإستثمار، حيث تعمل هذه الإتفاقيات على تعزيز التكامل الإقتصادي والاستثماري بين الدول، ممّا يسهم في تخفيض المعوقات التي تواجه الإستثمار والمستثمرين وتنظيم المنافسة، بالإضافة إلى ذلك فهي تفتح أسواقاً جديدة للصناعات المحلية مُعفاة من الرسوم الجمركية، وتوفّر الوصول إلى 1.5 مليار مُستهلك، وتربط المستثمرين بالأسواق العالمية عبر قناة السويس بنسبة 8% من التجارة العالمية (الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة 2019).

2.5. تحليل التجارة المصرية خلال الفترة 2014-2023:

شكل رقم (09): إجمالي التجارة في مصر خلال الفترة 2014-2023:



المصدر: Egypt country brief,(2024),transforming Africa's trade, African Export-import Bank,AFREXIBANK,p4

يُبيّن الشكل الموضح أعلاه، قيمة الصادرات المصرية خلال الـ 10 سنوات الماضية، والتي شهدت تطوراً ملحوظاً، في عام 2023، قدرت صادرات مصر الإجمالية بـ 39.3 مليار دولار، بانخفاض من 48.4 مليار دولار في عام 2022، كما إنخفضت الواردات إلى 74.8 مليار دولار في عام 2023، مقارنة بـ 80.1 مليار دولار في العام السابق، مما أدى إلى عجز تجاري بلغ 35.4 مليار دولار، وهو أعلى من العجز المسجل في عام 2022 والذي بلغ 31.7 مليار دولار. أما التجارة بين الدول الأفريقية فقد بلغت في عام 2023 حوالي 6.6 مليار دولار، مما يُمثّل فقط (7.2%) من إجمالي التجارة المصرية، وهو أقل بكثير من المتوسط الإقليمي البالغ (14.1%).

خلال الفترة 2018 إلى 2022، شملت الصادرات المصرية مجموعة متنوعة من السلع، حيث يُلاحظ أنّ النسبة الأكبر من تلك الصادرات كانت في البترول ومشتقاته بنسبة بلغت أقصاها (37.33%) سُجّلت سنة 2022، تليها المعادن بنسبة تراوحت بين (5.42 %) سُجّلت سنة 2022، و(6.11 %) سُجّلت سنة 2018، ثم الأحجار الكريمة التي بلغت أعلى نسبة خلال الفترة المدروسة 11.3%، وهي الصناعات الاستخراجية التي تعتمد بالأساس على الموارد الطبيعية، كما أنّ تصدير تلك المنتجات يتمّ غالباً على حالتها الأولية، ثم تأتي المنتجات الكهربائية والأجهزة التي يتمّ تصديرها للخارج، والتي تتضمن نسبةً مُكوّنة مُستوردة، الأمر الذي يعني أنّ القيمة المضافة لتلك الصادرات ضئيلة نوعاً ما كونها دخلت إلى الدولة في شكل واردات خضعت لعمليات صناعية كالتجميع والتعبئة وإضافة مُكوّنات ليتمّ إعادة تصديرها للخارج.

كما تُظهر قائمة الدول المستوردة تنوعاً في الأسواق التي تستهدفها مصر، حيث تشمل دولاً من مختلف المناطق الجغرافية مثل أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا والشرق الأوسط، كما ساهمت زيادة التعاون التجاري من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف في تعزيز الصادرات الإجمالية لمصر. وعلى العموم، فلقد شهدت مصر نمواً ملحوظاً خلال الفترة المدروسة، وتشكّل هذه الزيادة إشارة إيجابية للإقتصاد المصري وتُعكس قدرة البلاد على تعزيز صادراتها في ظلّ التحديات العالمية.

6. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية :

شكل رقم (10): منحى الابتسامة في سلاسل القيمة العالمية ووظائف الأعمال في الاستثمار الأجنبي المباشر.



المصدر: Reccardo crescenzi ,Olivier Harman,climbing up global value chains :leveraging

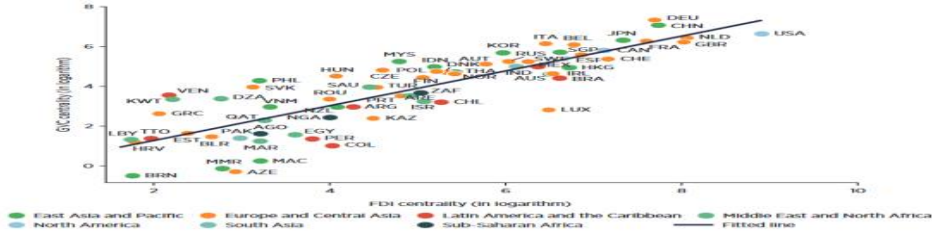
FDI for economic development,the london school of economics and political science, hinrich foundation , advancing sustainble global trade,p40

في الشكل أعلاه، يُظهر مُنحنى المبتمس أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في وظائف الأعمال المختلفة يمكن أن يؤثر على القيمة المضافة التي تُحقّقها بلدان الاستقبال.

ففي سياق قصة التحديث ومُنحنى الإبتسامة، يتم ربط تدفّقات (FDI) المختلفة مع أنشطة إضافة القيمة المختلفة في سلسلة القيمة العالمية، فعلى سبيل المثال، عادةً ما يرتبط (FDI) المصنّف كإنتاج بمُهمّات إنتاج مُنخفضة القيمة المضافة، بينما يتم ربط اللوجستيات والتوزيع بلوجستيات القيمة المضافة المتوسطة، سواءً كمُتعاقد أو مُوزّع. كما يمكن ربط النشاط التجاري وتدفّقات (FDI) المتعلقة بالبيع بخدمات ما بعد الإنتاج ذات القيمة المضافة الأعلى مثل التسويق.

أخيراً، يتم ربط المقر الرئيسي (HQ) بأعلى مهام القيمة، مثل البحث والتطوير (R&D)، والتي تُعادل أنشطة التصميم والبحث قبل الإنتاج ذات القيمة المضافة الأعلى. (Reccardo crescenzi، 2022)

شكل رقم (11): ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بسلاسل القيمة العالمية في العالم.

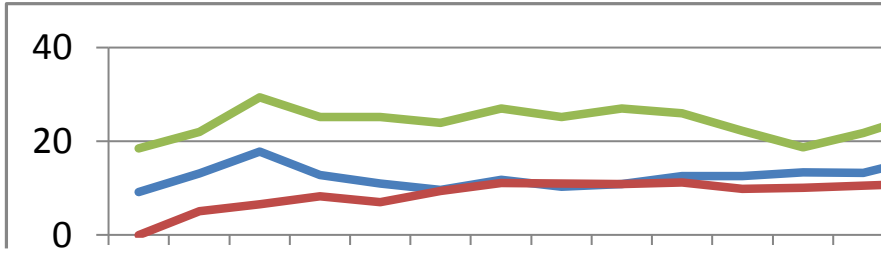


المصدر : Borin A ,Mancini M, Measuring What Matters in Global Value Chains and Value Added Trade -2019. wordbank .6p

يُعدّ مُعدّل المشاركة في الدول المتقدمة منها أوالتامية، أحد التحديات الرئيسية التي تُواجهها (GVCs). فمن خلال الشكل أعلاه يظهر جلياً، أنّ كلاً من المشاركة في الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية تتمركز في ثلاث مناطق من العالم (أوروبا الغربية، شرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الشمالية)، والعديد من البلدان في هذه المناطق الثلاث، هي بمثابة مراكز، تتمتع بنسب عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية مثل: الصين، المانيا، الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وجنوب افريقيا، في حين يظهر أنّ البلدان التامية تُشكّل نقاطاً هامشية فقط في كلّ من المشاركة في الاستثمار الاجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية. كما يُلاحظ أيضاً أن الدول التامية التي تُواجه قيوداً جغرافية أوُنقص في الموارد الطبيعية، والتي تعمل كحاجزٍ لتيسير إدراجها الأساسي في (GVCs)، تظلّ على هامش التجارة العالمية، وتُوفّر مجموعة ضيّقة من السلع أوالخدمات. (OECD/WTO، 2013)

من جهة أخرى، تُسهم (GVC) في جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من المزايا النسبية للدول، فإنّ الدول التي تكون مُدمجة بالفعل في هذه السلاسل، قد لا تحتاج إلى مزيدٍ من تدفّقات الإستثمار. (باصور، 2023)، وبصفة عامة، تعزّز سلاسل القيمة العالمية التجارة الدولية وتكامل الاقتصادات، بينما يُسهّل الاستثمار الأجنبي المباشر هذا الاندماج ويدعم النمو الاقتصادي. بالتالي، فإن العلاقة بين كلّ من (GVC) و (FDI)، تُعكس تفاعلاً مُعقّداً حيث يُعزّز كلّ منهما الآخر، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تُؤثّر على هذا التكامل. (Adarov, 2021)

شكل رقم (12): تطوّر كلّ من الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والصادرات في مصر في الفترة بين 2005-2018.



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على بيانات الاونكتاد والبنك الدولي والبنك المركزي لمصر (CBE).

بخصوص مصر، ومن خلال الشكل المبين أعلاه، والذي يوضح تطوّر كلّ من تدفّقات الإستثمار الأجنبي إلى مصر، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مقارنة بالصادرات المصرية لذات الفترة، حيث يظهر تشابه في اتجاه المنحنيات الثلاثة، باستثناء السنوات من 2011 إلى 2015، والتي تأثّرت بأحداث 25 يناير (كما أشرنا سابقاً). فمن جهة يُسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وتحسين الكفاءة الانتاجية، ممّا يُعزّز جودة المنتجات ويوسّع نطاق السوق، الأمر الذي يُتيح للشركات المشاركة في شبكات إنتاج عالمية، ممّا يزيد كفاءتها الإنتاجية ويفتح أبواباً لأسواق جديدة، ممّا يؤدي إلى زيادة الصادرات. ومن جهة أخرى، يسعى الاستثمار الاجنبي المباشر إلى تعزيز الصادرات، وذلك من خلال توفير بيئة استثمارية مُشجّعة وتحسين السياسات التجارية.

وفي الأخير، إنّ المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة في الإستثمار الأجنبي المباشر، وأنّ البلدان وعلى إختلاف مساراتها الإنمائية، فإنّ أهميّتها المتزايدة في شبكة سلاسل القيمة العالمية يسبقها في الغالب زيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر مع بقية العالم. كما يحفّز الإستثمار الأجنبي المباشر المزيد من الدخول إلى سلاسل القيمة العالمية والإرتقاء بها.

7. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تجارة سلاسل القيمة العالمية: لقد أدت التجزئة والتقسيم الجغرافي للإنتاج في جميع أنحاء العالم نمطاً تجارياً جديداً، يُشير إلى سلاسل القيمة العالمية (GVC) أو التخصص الرأسي، محدثةً بذلك زيادة تدفقات التجارة في السلع الوسيطة.

وفي الآونة الأخيرة، ومع قياس التجارة في الأجزاء أوالتجارة في المنتجات المتوسطة، هناك اهتمام متجدد بمحاولة فهم تجارة سلسلة القيمة العالمية للبلدان، فهناك أربعة عوامل حاسمة للوصول إلى سلاسل القيمة العالمية: الوصول إلى الأسواق، والوصول إلى التدريب، والتنسيق/التعاون، والوصول إلى التمويل (Fernandez-Stark, 2019).، وقد تم إدخال رأس المال المالي كمحدد مهم للمشاركة سلاسل القيمة العالمية، أي مصدر تمويل خارجي ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، فإلى جانب كونه يقوم بتزويد البلدان الثامية بتمويل مستقر لا تترتب عليه ديون، فهو يساهم في تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية، تعزيز التعلم والابتكار، تطوير البنية التحتية، تحفيز المنافسة، زيادة الانتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات، كما يمكن أن يكون حافزاً لزيادة نوعية رأس المال البشري من خلال إيجاد طلب محدد على اليد العاملة أوالتعلم بصفة عامة. فهناك علاقة إضافية، لكونها علاقة وثيقة كما أشرنا سالفاً بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية، فهي في نفس الوقت علاقة مثيرة للجدل، حيث لم تتمكن الدراسات من تقديم رأي واضح بشأن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تجارة البلدان في سلاسل القيمة العالمية. وقد طرح الباحثون وجهات نظر مختلفة حول كيفية تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لمكانة سلاسل القيمة العالمية، ويعتقد بعض العلماء أن كلاً من البيئة الداخلية والخارجية، تعتبران العامل الأكثر أهمية في التأثير على تغيير وضع سلاسل القيمة العالمية والتأجج عن الاستثمار الأجنبي المباشر. (ZHAO, 2022)

كما يرى بعض المؤلفين، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يُحفز إنشاء سلاسل القيمة العالمية، وأن يكون بمثابة أداة هيكلية لهذه السلاسل وذلك دون أي دليل تجريبي. (UNCTAD, International Production beyond the Pandemic., 2020)

أيضاً، تُشير بعض الدراسات إلى أن البلدان التي لديها أعلى نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي تتمتع بمشاركة أعلى في سلاسل القيمة العالمية. وعلى التقيض من ذلك، أظهرت بيانات الأنكاد (2020) أن الصناعات التي تعتمد على سلاسل القيمة العالمية، تتسم بانخفاض كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أثبتت دراسات أخرى أن سلاسل القيمة العالمية تُفسر الاستثمار الأجنبي

المباشر. (Evans Osabuohien, 2021)

وبوجه عام، تؤدي كل الدراسات والمؤلفات لفهم نوع العلاقة بين كل من ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر وظاهرة سلاسل القيمة العالمية إلى استنتاج مفاده، أنه وفي بلد ما يمكن أن تكون الآثار إيجابية أو سلبية، فهي تتوقف على مستوى التطور التكنولوجي، والقدرة الاستيعابية للبلاد، ناهيك عن الدور الاستراتيجي للشركات المتعددة الجنسيات، فمن الإيجابيات، يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر:

- أن يلعب دوراً مهماً في تعزيز مكانة سلاسل القيمة العالمية، ويؤثر إيجابياً على وضعها.
- زيادة تدفقاته في الصناعات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا، يدفع الشركات إلى استيعاب المزيد من العمالة ذات المهارات العالية وتحسين وضع سلاسل القيمة العالمية الخاصة بها مع تحسين القوى العاملة.
- يؤدي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة المدخلات الرأسمالية للصناعة التحويلية في البلد الأصلي مواصلة توسيع نطاق إنتاج الصناعات التحويلية لجذب المزيد من الشركات المتعددة الجنسيات للانضمام إليها، بحيث يشمل إنتاج الصناعات التحويلية روابط سلاسل ذات قيمة مضافة عالية.
- أن يؤثر على سلاسل القيمة العالمية من خلال التأثير غير المباشر للتكنولوجيا.
- أن يسهم ليس فقط بشكل مباشر في مشاركة الدول ضمن السلاسل عن طريق دمج الشركات المحلية ضمن الشبكات الإنتاجية العالمية، ولكن أيضاً أن توفر مدخلات وخدمات ذات جودة أعلى للشركات المحلية مما يولد تأثيرات إيجابية واسعة النطاق، تزيد من مشاركة الدول المضيفة ضمن السلاسل بشكل غير مباشر.

- أن يسهم في زيادة حصة البلدان النامية من التجارة العالمية ذات القيمة المضافة، حيث ارتفعت من 20% في عام 1990، لتصل إلى أكثر من 40% حالياً، مما يعكس كيف تدعم تدفقات (FDI) النمو الاقتصادي في هذه الدول. (Celestin, 2020)

أما عن السلبيات:

- إن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يعيق تحسين المستوى الفتي للبلد الأصلي حيث أن تأثير المنافسة للمنتجات الوسيطة المستوردة تُعيق تحسين وضع الصناعة في سلاسل القيمة العالمية.
- كما يؤدي تفريغ الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي إلى تراجع القدرة التنافسية للبلد الأصلي.
- إن زيادة القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر من شأنها أن تقلل بشكل كبير من درجة التخصص الرأسي لمنتجات التصدير وتُعيق رفع مستوى الدولة.

تحليل النتائج:

تناولت الورقة البحثية تحليل دور الاستثمار الاجنبي المباشر كألية لتعزيز اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

بالنسبة للفرضية فهي صحيحة: إذ نستطيع أن نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لعب دوراً هاماً في اندماج وتحسين مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية وفي دعم النمو الاقتصادي. فمن الناحية النظرية، فإن (FDI) يُعتبر من أهم قنوات نقل التكنولوجيا والكفاءات إلى الدول النامية، العربية منها مثل مصر، القادمة من إقتصادات الدول المتقدمة، كما أنه يُتيح فرصة للإستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يؤدي إلى تحسين القدرة الإنتاجية، وزيادة فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة. أما من خلال الدراسة نجد أن مصر شهدت زيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الأخيرة، نتيجة للإصلاحات التي شملت تحديث وتحرير السوق المالية، وفتح السوق المصري على العالم، وتقليل سيطرة الحكومة وغيرها من العوامل التي ساعدت على جذب الإستثمارات الأجنبية إليها، سواء الوافدة منها أو الخارجة، والتي تُسهم بدورها في تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وذلك من خلال زيادة الصادرات، وتُبين الأرقام المشار إليها سالفاً، وجود علاقة إيجابية بين نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة المصرية في سلاسل القيمة العالمية، سواء كانت المشاركة أممية، وذلك باستخدام السلع والخدمات المحلية كمُدخلات في إنتاج سلع تُصدّر إلى دول أخرى، أو مشاركة خلفية، تعتمد على استيراد مُدخلات أجنبية لتحسين الإنتاج المحلي.

كما يظهر جلياً أن مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية تتركز في الأنشطة الأممية بينما منخفضة في الأنشطة الخلفية، ويمكن تفسير هذه المشاركة المنخفضة في المينع بحقيقة أن هذه لديها موارد طبيعية مُعتبرة إلى حد ما. كما يُسهم (FDI) أيضاً، في تحسين مستوى التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية، مما يُعزز التكامل في سلاسل القيمة العالمية، ويجذب المزيد من الإستثمارات.

8. خاتمة:

أظهرت نتائج هذه الورقة البحثية أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة مشاركة البلدان النامية والعربية بشكل خاص في سلاسل القيمة العالمية. كما أن هذا الأخير يؤثر تأثيراً إيجابياً على المشاركة الإجمالية للبلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية وعلى وضع هذه البلدان متقدمة كانت أو نامية. وتؤكد الورقة أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر، الدّاخل والخارج على حدّ سواء، يُسهّل

تكوين سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز الروابط الخلفية والأمامية في مختلف القطاعات، فالتوجه إلى الداخل يُساعد بشكل خاص على إقامة روابط خلفية، في حين يُساعد الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما في قطاعات الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا العالية، كما تسلط الضوء، على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نموسلاسل القيمة العالمية، وعلى أهميته بالنسبة للإقتصادات النامية في سعيها إلى تحقيق إستراتيجية إنمائية مُوجهة نحوالتصدير.

في الحالة المصرية، وبالنظر إلى البيانات، يمكن أن نستخلص أن مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية قد إبطارد منذ عام 2000 (الشكل 06 و12). وفي الوقت نفسه، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنفس السرعة تقريباً من حيث القيمة (الشكل 03 و12)، مما يعني وجود علاقة إيجابية بينهما.

لكن في نفس الوقت، وكما جاء في دراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لعام 2021، نلاحظ تراجع نسبة مشاركة القطاعات المصرية في سلاسل القيمة العالمية مقارنةً بعددٍ من الدول العربية والاقتصاديات الناشئة، حيث تتركز نصف الصادرات السلعية المصرية في المنتجات الأولية والسلع القائمة على الموارد، وحوالي الربع يتألف من صادرات مُتوسطة وعالية التكنولوجيا.

وقد انتهت الدراسة إلى عددٍ من المقترحات التي من شأنها تعزيز جاذبية الدول العربية ممثلة في مصر للاستثمار الأجنبي المباشر، وتمكينها من الاندماج الفعال في سلاسل القيمة العالمية :

- تطوير البنية التحتية التي تدعم الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا، وأنظمة النقل الدولي واللوجستيات.
- تحسين البيئة الاستثمارية، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات القانونية، وتقديم حوافز ضريبية وجُرمية للمستثمرين.

- تطوير برامج تدريبية لتأهيل القوى العاملة المحلية.

- تعزيز العلامة التجارية لمصر، كمركز جذاب للاستثمار، وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بهدف تطوير سلاسل إنتاج تنافسية وتعزيز التكامل.

- تعزيز الشفافية وتطبيق معايير الحوكمة الجيدة.

- تعزيز التعاون في القطاع الصناعي والتجارة البينية بين مصر والدول العربية، للاستفادة من إمكانيات هذه الدول.

- تطوير المراحل ذات القيمة المضافة المرتفعة كالبُحث، التطوير، التسويق وخدمات الأعمال، والتركيز على القطاعات الواعدة كالتكنولوجيا والطاقات المتجددة، لتحسين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

- والتحول من تصدير السلع الأولية إلى مرحلة التصنيع؛ لتحسين المشاركة في سلاسل القيمة ذات القيمة المضافة الأعلى والمتحققة من التصنيع.

9. قائمة المراجع:

■ باللغة العربية:

- (1) - السعيد بوشول، سعاد جرمون. (جوان، 2020). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي دراسة قياسية لمجموعة من الدول النامية في الفترة: 2000-2017. مجلة دراسات العدد الاقتصادي (2013-2676 : ISSN)، المجلد 11، العدد 02.
 - (2) - عقبة عبداللاوي. مميحة جديدي. عبد المالك باهي. وفاء باهي. (2018). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: دراسة حالة عينة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2015. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية - المجلد العشرون - العدد الثاني.
 - (3) - جديدي، س.، & عبداللاوي، ع. (2019). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تطوير صناعة السيارات بالبلدان النامية - تحليل بيانات البائل الديناميكي لسبعة بلدان للفترة (1995-2017) - مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (5)، العدد 01.
 - (4) - مجموعة البنك الدولي. (2020). التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية. تقرير التنمية العالمي. البنك الدولي للانشاء والتعمير/البنك الدولي.
- متوفر على: <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/74bbeb53-88cc-56ae-83ae6596eceeabaa/content> -
- (5) - نادية غوال، (2024)، دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر - باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2022، مجلة دفاتر بواكس، المجلد 13، العدد 01.
 - (6) - قبايلي حاجة، (2020)، تأثير الازمة المالية العالمية على الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر بواكس، المجلد 9، العدد 02.
 - (7) - باصور كمال، (2023)، النمو الاقتصادي الجزائري في ظل تدفقات رأس المال الأجنبي: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات، مجلة دفاتر بواكس، المجلد 12، العدد 01.
 - (8) - بوقرة الناصر، بن يونس تيفالي، (2021)، التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطة، مجلة دفاتر بواكس، المجلد 10، العدد 01.

9 باللغة الأجنبية:

- UNCTAD. (2022). World Investment Report 2022 "International tax reforms and sustainable investment". New York and Geneva "New York and Geneva United Nations Conference on Trade and Development, United Nations Publishing.
- 10)- Martinez-Galan E - Fontoura M P. (2019). global value chain and inward foreign direct investment in the 2000s. the world economie. Vol. 42(01). Worldbank.
- 11)- Elwakkad dinna Samir & Corina Deselnicu dana. (2021). "egypt's Participation in the Global Value Chain: A Proposed Road Map". volume 01(02). international Business Logistics Journal (IBL).
- 12)- Amat Adarov. (2021, 07). Interactions Between Global Value Chains and Foreign Direct Investment: a net work approach, working paper N :21-25. 204 the Vienna institute for international economic studies (WIW.)

- 13)-Dutta Sourish .(2020) .measurement of global value chain(GVC):participation in world development report 2020 .centre for development studiesTrivandrum, Kerala
- 14)-Gereffi and Fernandez-Stark .(2019 ,10 19) .Global value chain analysis: a primer (second edition). In Handbook on Global Value Chains (02 ed.). Edward Elgar Publishing.
- 15)-HONGYU ZHAO .(2022) .research progres of foreign indirect investissement and global value chain status. asian agricultural research. 14(07).
- 16)-Monga Celestin(2020) . « The Misguided War on Global Value Chains” . Retrieved February 22, 2025 .mbrf.from : mbrf.ae: <https://mbrf.ae/ar/trusted-news/the-misguided-war-on-global-value-chains?>
- 17)-Olivier Harman Reccardo crescenzi .(2022) .climbing up global value chains :leveraging FDI for economic development .the london school of economics and political science, hinrich foundation LSE Research Online Documents on Economics 115552.
- 18)-CNUCED (Genève, Suisse), C. (2000). Investment regimes in the arab world: issues and policies. Presented at the Symposium on Investment in the Arab World, 1999/06/16-18, , Rabat (Maroc). Retrieved from :https://www.iamm.ciheam.org/ress_doc/opac_css/index.php?lvl=notice_display&id=15216.
- 19)-Giroud, A., & Ivarsson, I. UNCTAD (2020). “World Investment Report 2020: International production beyond the pandemic,”. Journal of International Business Policy, Palgrave Macmillan, 3(4),.
- 20)-UNCTAD .(2013) .World Investment Report.Global Value Chains: Investment and Trade for Development", United Nations Conference on Trade and Development, 2013, ISBN 978-92-1-112868-0 .
- 21)-OECD/WTO .(2013) .Aid for Trade at a Glance 2013 Connecting to Value Chains. Retrieved from OECD/WTO website: https://www.oecd.org/en/publications/aid-for-trade-at-a-glance-2013_aid_glance-2013-en.html.
- 22)-Kowalski, P., Gonzalez, J. L., Ragoussis, A., & Ugarte, C. (2015). Participation of Developing Countries in Global Value Chains IMPLICATIONS FOR TRADE AND TRADERELATED POLICIES OECD TRADE POLICY PAPERS. , (179).
- 23)-Osabuohien, evans, Wonyra, Kwami ossadzifo, & Okah efogo, F. (2021).. foreign direct investment and participation of developing countries in global value chains lessons from the last decade. International Review of Applied Economics., 36(2).
- 24)-UNCTAD, unctad. (2024). World Investment Report 2024"Investment facilitation and digital government"
- 25)website: https://unctad.org/system/files/official-document/wir2024_en.pdf.
- Derayah Forum:The Strategic Forum for Public Policy and Development Studies, from <https://draya-eg.org/2022/04/20/%d8%aa%dhttps://draya-eg.org/2022/04/20/>.
- 26)-Egyptian center for strategique studies;(2021); Sali achour", Egypt participation in global value chains ",from: <https://ecss.com.eg/17009/>
- 27)-General Authority for Investment and Free Zones « trade agreements » :from :<https://www.gafi.gov.eg/arabic/sectors/pages/trade-agreements.aspx>
- 28)-ali, mohamed. (2025, January 12). “national security, National Center for Middle East Studies”Maritime transport and determinants of Egyptian national security"(in arabic). Retrieved February 25, 2025, from:<https://ncmes.org/4001>.
- 29)-beta.sis.eg, (2024, February 5). state information service"industry and foreign trade". from :<https://beta.sis.gov.eg>.
- 30)-first, bank. (2025, March 4). banks maintain investment trends in 2024,lending balances remain at the front. From : <https://en.firstbankeg.com/10492>.
- 31)-Hani elhouti,(2023), Egypt ranked first in the Arab world in the growth rate of foreign investments during the first quarter of 2023.from: <https://m.youm7.com>.